

بعد 10 سنوات على حكم الملك حمد... الحقوق والحريات والتنمية في البحرين

والتلفزيون وأدى إلى نقل التلفزيون البحريني إلى مستوى المنافسة مع الفضائيات الخليجية. وفي مجال الصحافة الإلكترونية، أوضح الكتاب ما قامت به البحرين من تقديم لخدمات الانترنت بأسعار تنافسية وزيادة عدد المواقع البحرينية التي يتم إطلاقها على شبكة الإنترنت، حتى وصل إجمالي عدد هذه المواقع إلى 1041 موقعا متنوعا.

وفي هذا السياق أشار الكتاب إلى التطوير والتحديث الذي تم إدخاله على وكالة أنباء البحرين في الناحيتين التقنية والبشرية.

غير أن أهم ما أورده الكتاب فيما يتعلق بالإعلام البحريني هو الاستراتيجية الإعلامية الجديدة التي أعلنت عنها وزارة الثقافة والإعلام التي تهدف إلى رصد واقع وطموحات الوزارة خلال الأعوام من 2009 إلى 2014 في إطار الرؤية المتكاملة التي وضعتها الحكومة لتحقيق نقلة نوعية في الإعلام البحريني بحلول عام 2030، وكذلك ما أعلنت عنه وزيرة الثقافة والإعلام بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في مايو 2009 من إطلاق "المبادرة البحرينية للإعلام المدني" واستحداث جائزة البحرين لحرية الصحافة".

التنمية البشرية في البحرين... تجربة ومنهج

التنمية البشرية في البحرين هي الشق الثاني الذي تناوله الكتاب الذي بين أيدينا إلى جانب الحقوق والحريات والديمقراطية.

ويشرح لنا الكتاب مدى الاتساق بين الشعار الذي رفعتة البحرين منذ أمد وتعمق مع مجيء جلالة الملك إلى الحكم، وهو شعار "الاستثمار في الإنسان"، وبين المفهوم العصري لعملية التنمية، والتي يطلق عليها التنمية المستدامة، وتعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، طبقا لتعريف لجنة "برونتلاند" التابعة للأمم المتحدة.

ويبين الكتاب أن رؤية مملكة البحرين في مجال التنمية البشرية قد استندت إلى محورين رئيسيين، هما: الأول: إدارتها اليقيني للارتباط الوثيق بين العمل على تحقيق التنمية المستدامة، وبين الإنجاز المحقق في مجال التنمية البشرية بإبعادها المختلفة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وثقافيا. والثاني: وضع سياسة مستقرة ومتوازنة، لا تتناول استيراد نماذج لا تتوافق مع الظروف السائدة بها، بل تتبع من الواقع العملي بها.

ونتيجة لهذين المحورين اللذين استندت إليهما رؤية جلالة في السنوات العشر السابقة لتنمية الإنسان البحريني، احتلت البحرين، كما ذكر الكتاب، المراتب الأولى عربيا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث احتلت المركز الأول في أعوام (2001 - 2002 - 2003 - 2004) والمركز الثاني في أعوام (1999 - 2000 - 2006) والمركز الثالث عامي (2005 - 2009) والمركز الرابع عامي (2007 - 2008).

وقد اعتمد الكتاب على الأرقام في توضيحه لحجم الإنجاز المحقق في مجال التنمية في البحرين في مجالات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والاهتمام بسوق العمل، مبينا أن البحرين قدمت خلال العقد المنصرم تجربة ومثالا للكثير من البلدان التي تتشابه ظروفها وأحوالها وقدراتها الاقتصادية معها، وأصبح لديها "الاستثمار في الإنسان" عنوانا لكل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها منذ مجيء جلالة الملك للحكم فيها.

في الختام

هذا الكتاب هو عبارة عن مرجع ووثيقة هامة لما تم تحقيقه في كافة المجالات في مملكة البحرين خلال السنوات العشر الماضية من حكم جلالة الملك، دون تهويل أو تهوين. فهو يعتمد على الأرقام في كل ما تناوله من موضوعات. ومن أهم ما أثبتته هذا الكتاب هو أن عملية الإصلاح في البحرين هي عملية يتوافق عليها الجميع وليست محل جدال بين الشعب والقيادة، بل إن الملك يبدو في الكثير من المواقف أكثر تقدما من الشعب نفسه فيما يتعلق بمطالب التغيير، حتى أنه فاجأ المعارضة بالإيقاع السريع لبعض بنود الإصلاح.

وعلى الرغم من أن البحرين قدمت نموذجا لمثلياتها من الدول في العديد من المجالات خلال السنوات العشر الماضية من حكم جلالة الملك، إلا أن محرر الكتاب لم ينكر أن الوضع لم يصل بعد إلى مرحلة الكمال ولا يزال من الواجب تحقيق المزيد من التقدم.



• غلاف الكتاب

من الأحزاب السياسية في نشاطاتها وتركيبها.

المرأة

يوضح الكتاب أن تحدي تمكين المرأة البحرينية تم مجابهته باستراتيجية تسير في خطين متوازيين، الأول هو زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة من خلال رفع المستوى التعليمي والثقافي للمواطن البحريني للتخفيف من حدة الموروث الاجتماعي والعادات التي تدعو إلى قمع المرأة، والثاني هو حفز مشاركة المرأة بشكل متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد دون الكتاب ماتم تطبيقه على أرض الواقع في هذا المجال، اعتمادا على إجراءات دستورية وقانونية وتنتج عنها حصول المرأة على حقها في الترشح ومشاركتها في الشؤون العامة وحصولها على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التعليم والرعاية الصحية والسكن والنفقة والحضانة للمرأة المطلقة، هذا إلى جانب إقرار حقوقها الإبداعية.

وإلى جانب الإجراءات الدستورية والقانونية تأتي الإجراءات المؤسسية المتمثلة في تفاعل العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مع مخطط جلالة الملك، كطوق نجاة من الأوضاع التي تعيشها المرأة، وبأبني في مقدمة هذه المؤسسات المجلس الأعلى للمرأة الذي أنشئ عام 2001 برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، كمؤسسة رسمية ذات طبيعة استشارية تختص بكل ما يتعلق بشؤون المرأة، هذا بجانب مؤسسات أخرى مثل لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى والجمعيات النسائية البحرينية التي يبلغ عددها 24 جمعية.

وقد اعتمد الكتاب على الأرقام والإحصائيات الموثقة في إبراز ما تحققت في مجال تمكين المرأة البحرينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الإعلام وحرية الرأي

يتناول هذا الكتاب الطفرة الإعلامية الهائلة التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية، والتي أظهرت إيمان جلالة الملك بالدور الحيوي الهام الذي يقوم به الإعلام في نهضة أي مجتمع، باعتباره سلطة رقابية رابعة كما يطلق عليه البعض.

ويبين الكتاب كيف توازت هذه الطفرة الإعلامية مع سياسة فاعلة لدعم حرية الرأي والتعبير من خلال السماح لفئات المجتمع المختلفة بالتعبير عن رأيها، وتأكيد جلالته على ذلك في خطاباته.

وأوضح الكتاب تفصيلا ما تحققت في مجال الصحافة البحرينية من نقلة نوعية في الحرية وفي المهنية معا، والتي تمثلت في عدم معاقبة من يستعمل حقه في التعبير عن الرأي، وإلغاء عقوبة حبس الصحفي، بما فيه الحبس الاحتياطي، وإلغاء الرقابة على المطبوعات المحلية.

كما تناول الكتاب ما تحققت في مجال الإذاعة

حقوق الإنسان، التي دونها هذا الكتاب، إصدار العفو العام في فبراير 2001 والذي شمل جميع السياسيين وسمح بعودة المقيمين بالخارج، وكذلك تأسيس العديد من جمعيات حقوق الإنسان، مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وتأسيس عدة جمعيات حقوقية أهلية أخرى مثل لجنة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية التي تخصص بتثقيف الضباط وتدريبهم على احترام حقوق المواطن، وكذلك هيئة حقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان.

كما أوضح الكتاب في هذا السياق الجهود التي بذلت في مجال تمكين المرأة، وضمان حرية العقيدة واستدلال على ذلك بتقارير دولية مختلفة. كما أشار إلى تعاون البحرين مع الهيئات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان وانضمامها للعديد من هذه المنظمات واختيارها لمنصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتها الـ 60 في يناير 2000، وكذلك فوزها بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو 2006، ثم تكرار فوزها بذات العضوية للفترة من 2008 إلى 2011.

كما صدقت البحرين على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان وأصدرت عددا من التشريعات الهامة في هذا الشأن لمناهضة التمييز والعنف ضد المرأة والطفل، وقامت بتطوير السلطة القضائية في جوانب عديدة.

المجتمع المدني

يبين الكتاب كيف تعزز موقع المجتمع المدني في البحرين مع وصول جلالة الملك إلى الحكم في البحرين، والتطورات التي جعلته يشغل حيزا من مخطط بناء الدولة العصرية في البحرين الذي يبتناه الملك من خلال سياسات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي أعلن عنه. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد جمعيات المجتمع المدني من 275 جمعية في عام 2001 إلى 490 جمعية في عام 2008، وهي جمعيات تغطي كافة أنشطة المجتمع البحريني.

هذا إلى جانب التحول النوعي الذي أشار إليه الكتاب في نشاط جمعيات المجتمع المدني المتمثل في إنشاء الجمعيات السياسية بداية من عام 2002، وهي جمعيات تقترب إلى حد كبير



البلاد
بشينة خليفة قاسم

على المستوى المحلي إجراء الانتخابات البلدية مرتين، في مايو 2002، وفي نوفمبر 2006.

كما أجريت تغييرات تشريعية في المجال السياسي، كتعديل قانوني لمجلسي الشورى والنواب، من أجل السماح للجمعيات السياسية بدعم المرشحين للمجلسين، إلى جانب تعديل قانون الجمعيات السياسية، مما ساعد في تسوية الكثير من الاحتقانات السياسية من خلال توسيع نطاق الحريات والديمقراطية. وفي مجال تعزيز الشفافية في إدارات الدولة، قرر جلالة الملك تشكيل لجنة التطوير الإداري والرقابة المالية كجزء من الجهاز الحكومي للدولة، لوضع السياسات والخطط لرفع مستوى العمل والكشف عن عيوب النظم الإدارية والمالية التي تعرقل سير المرافق العامة.

وفي مجال الانتخابات البرلمانية أجريت انتخابات هي الأولى من نوعها في البلاد منذ عام 1973 في أكتوبر 2002 لاختيار أربعين عضوا من بين 177 مرشحا. وفي نوفمبر من العام نفسه تم استكمال المؤسسة التشريعية البحرينية بتعيين 40 عضوا لمجلس الشورى، من بينهم 6 سيدات.

وفي أكتوبر 2006 شهدت المملكة ثاني انتخابات برلمانية، تميزت بمشاركة الجمعيات التي قاطعت انتخابات 2002، ودخلت المعارضة إلى مجلس النواب ليصبح أكثر في مناقشة القضايا المختلفة، بعد أن حصلت جمعية الوفاق على 43% من مقاعد المجلس، ووصلت المرأة لأول مرة في تاريخ البحرين إلى البرلمان عن طريق الانتخاب. كما استكمل البرلمان تشكيله بتعيين أربعين عضوا، من بينهم عشر سيدات، بزيادة 4 سيدات عن البرلمان السابق.

وقد تناول الكتاب بالأرقام الإنجازات التي حققها البرلمان البحريني في الفترة التشريعية من 2002 إلى 2006.

حماية وتعزيز حقوق الإنسان

تناول الكتاب بجداد تام ما تحققت في هذا الملف الهام منذ تولي جلالة الملك من ضمان لحق الأمن وحرية التنقل وسرية المراسلات وكفالة حرية الرأي والتعبير. فبعد تولي جلالته بستة أشهر فقط تم تشكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى والتي تتمتع باختصاصات واسعة تمكثها من أداء عملها كالجمعيات العريقة على مستوى العالم.

ومن المظاهر التي تجلت فيها حماية

بمناسبة مرور عشر سنوات على تولي

عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للحكم في مملكة البحرين، أصدر مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ثلاثة إصدارات تعد بمثابة وثائق هامة حول حقبة محورية وفارقة في تاريخ البحرين الحديث، نظرا لحجم وأثر التغييرات التي وقعت خلالها. هذه الإصدارات تقدم صورة البحرين لمن أراد أن يعرفها، من باحثين وإعلاميين ومتابعين للشأن البحريني، بلا رتوش أو تلوين لأي حقائق. فهي صادرة عن مركز ذي سمعة دولية معروفة، لكونه يعمل في مجال الدراسات والبحوث منذ زمن طويل. هذه الإصدارات الثلاثة تتكامل مع بعضها في رصد وتحليل ما وقع على أرض البحرين خلال تلك الحقبة الهامة التي بدأت بمجيء جلالته إلى سدة الحكم بحلمه الكبير ورؤيته الشاملة لما يراود تحقيقه على أرض هذه المملكة خلال فترة بعينها، دون ترك أي شيء للمصنف.

يضم الإصدار الأول "بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد... الحقوق والحريات في البحرين" رسداً وتحليلاً شاملاً لما وقع خلال هذه السنوات العشر، بينما يتناول الإصدار الثاني أحداث العامين الماضيين بما فيهما من حراك سياسي واجتماعي غير مسبق. أما الإصدار الثالث الذي جاء تحت عنوان "الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة... رجل وبناء دولة" فيقدم تقريرا هاما وموثقا حول حجم الإنجازات التي تحققت على يدي هذا الرجل. وقد أعد هذه الإصدارات فريق من الباحثين ذوي الخبرة في مجال رصد الأحداث وتحليلها برئاسة رئيس مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية السفير عمر الحسن.

هذا الكتاب يبرصد ويحلل ما تحققت خلال عشر سنوات مضت من حكم جلالة الملك في مجال الحقوق والحريات والتنمية الشاملة كمكونات هامة في المشروع الإصلاحي الذي جاء به جلالته والعقد الاجتماعي الجديد الذي بدأه مع شعب البحرين، والذي ارتكز بدوره على صدور ميثاق العمل الوطني في المملكة، والذي صوت عليه الشعب البحريني بأغلبية 98.4% وما تبعه من إلغاء لقانون أمن الدولة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ودعوة السياسيين المقيمين في المنفى إلى العودة للوطن، ثم موافقة الملك على تشكيل جمعيات سياسية.

ثم جاءت بعد ذلك خطوة هامة وهي إصدار جلالة الملك لدستور عام 2002 الذي تم بموجبه تحويل البحرين من إمارة إلى مملكة. وقد نص الدستور الجديد على بنود كان من شأنها إحداث التغيير الكبير الذي حدث في البحرين خلال العشر سنوات الماضية، على النحو التالي:

- في مجال حقوق المرأة كفل الدستور للمرأة المشاركة في الشؤون العامة للبلاد، سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا واقتصاديا.

- إنشاء المحكمة الدستورية التي تختص بالنزاعات المتعلقة بالتشريعات، وإنشاء النيابة العامة.

- إنشاء نظام برلماني قائم على غرفتين، الأولى تتمثل في مجلس النواب الذي يتم انتخابه بشكل مباشر من الشعب، والثانية تختص بمجلس الشورى الذي يتم تعيينه من قبل الملك. ويختص المجلس المنتخب بمراقبة أداء الحكومة، بينما يضم المجلس المعين خبراء في كفاء المجالات يتم الاستفادة منهم في العملية السياسية في البلاد.

- إطلاق الحريات المدنية والمساواة بين المواطنين في مجال العمل والمشاركة السياسية.

- إنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية لضمان الشفافية في عمل إدارات الدولة.

نصوص الدستور على أرض الواقع

يبين هذا الكتاب إلى أي مدى تم تطبيق مواد الدستور البحريني على أرض الواقع من خلال عرضه للتغيرات التي أنجزت في المجالات المختلفة، وأولها مجال الحقوق والحريات والديمقراطية، حيث تمت إعادة هيكلة المجالس البلدية، على اعتبار أن صنع القرار المحلي لا يقل أهمية عن صنع القرار السياسي على المستوى الوطني. وشهد انتشار الديمقراطية

بطاقة الكتاب

- اسم الكتاب: بعد عشر سنوات على حكم الملك حمد... الحقوق والحريات والتنمية في البحرين
- تاريخ الصدور: 2009
- المؤلف: فريق من الباحثين برئاسة الدكتور عمر الحسن
- دار النشر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية
- مراجعة: بشينة خليفة قاسم